# دور الوقف في تمويل الجامعات ودعم البحث العلمي

الاستاذ شياد فيصل

استاذ مساعد

جامعة سطيف

الجزائر

***ملخص البحث:***

من الواقع المر الذي تعيشه اغلب الدول العربية، من حيث مستوى جامعاتها ،ونوعية الأبحاث والدراسات للهيئة التدريسية ،والإنفاق على البحث والتطوير المتواضع جدا، جسد ذلك ترتيب الجامعات العربية في المؤخرة، بعدما كان من المفروض علينا، أن نكون أمة علم وعمل.

و في ظل الندرة النسبية للموارد المالية وأهمية الاستثمار الأمثل لها وتنميتها ، تحملت دول العالم ميزانيات ضخمة للعملية التعليمية ، وتغيَّرت النظرة إلى التعليم من كونه خدمة تقدّمها الحكومات لشعوبها إلى اعتباره استثمارًا ذا عائد اقتصادي، وأحد المحددات الرئيسة لمعادلة التنافس الدولي.

وكان الوقف من أهم وسائل التقدم العلمي والفكري والثقافي للبلاد الإسلامية؛ حيث أسهم في بناء صروح العلم ونشرها عن طريق المساجد والكتاتيب والمدارس والمعاهد، وتخرج من هذه المؤسسات العلمية الموقوفة عدد من العلماء في مختلف فروع المعرفة مثل: الخوارزمي، وجابر بن حيان، وابن سينا، والرازي، وابن الهيثم، و لم يصل هؤلاء إلى ما وصلوا إليه لولا الدعم المادي الذي توفر لهم من قبل الأوقاف.

ويلعب الوقف دورا بارزا في النهضة العلمية والتقدم المعرفي في المجتمع الإسلامي بما يوفّره من أموال كثيرة ، شجع على طلب العلم، رغم إهمال العمل بنظام الأوقاف وتشجيعه وتطوير مؤسساته،في عديد الدول العربية. في حين تعتمد كثير من الجامعات الأمريكية والأوربية المشهورة بشكل معتبر على الوقف لتمويل أنشطتها، والرفع من مستوى أبحاثها.

و الوقف من أفضل الوسائل لاستمرار تدفق ريع المشاريع الخيرية التي تسعى لمكافحة الفقر والجهل ، ولمساعدة طلبة العلم وتوفير الكتب، و تمويل البحوث التي تجريها الجامعات ومراكز البحوث، وكل هذا لضمان حياة أكثر استقراراً.

**والسؤال المطروح: كيف يمكن أن نعيد إحياء الوقف العلمي لتدعيم الجامعات والبحث العلمي**

وستعالج هذه الورقة البحثية بإذن الله النقاط التالية:

- مفهوم **الوقف** و مقاصده
- مشكلات النهضة العلمية بالدول العربية وواقع البحث العلمي: حقائق وأرقام
- **الوقف** العلمي عبر التاريخ الإسلامي
- تجارب معاصرة **للوقف** في تطوير التعليم وتمويل الجامعات
- صيغ إنشاء **الأوقاف** على البحث العلمي
- عوائق في طريق إحياء **الوقف** العلمي
- خاتمة وتوصيات

## 1 -مفهوم الوقف،و مقاصده:

سنحاول الاختصار في هذه النقطة لكونها عولجت في كثير من الأوراق البحثية لذا سنعطي تعريفا بسيطا للوقف وأهم مقاصده.
الوقف في اللغة له معان عديدة منها الحبس والمنع عن التصرف. يقال: وقفت كذا: أي حبسته، ومنعته وتستعمل مجازا بمعنى الإطلاع أو الإحاطة والحصر وتأتي أيضا بمعنى : أحبس لا حبَس، عكس وقف، ومنه: الموقف لحبس الناس فيه للحساب. ثم اشتهر إطلاق كلمة الوقف على اسم المفعول وهو الموقوف، ويعبر عن الوقف بالحبس، ويقال في المغرب: وزير الأحباس[1]

وعرفه ابن عرفة من المالكية بقوله: " إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازمًا بقاؤه في ملك معطيه ولو تقديرًا" [2]. أما من الشافعية فقد عرفه البيضاوي بأنه :" حبس الأصل وتسبيل المنافع". وعرفه ابن قدامة وغيره من الحنابلة بأنه :" تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة"[3].

فنجد من خلال هذه التعريفات أنها ترى حبس العين، فلا يجوز بيعها ولا رهنها أو هبتها، ولا تنتقل إلى الورثة، والأصل في ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم: " احبس أصلها وسبِّل ثمرتها"[4].
مقاصد الوقف: للوقف عدة مقاصد جوهرية نذكر منها:

**أولا: المقصد التعبدي.**

إن غاية الوقف هو التقرب إلى الله تعالى بالطاعة وتحقيق رضوانه، ونيل ثوابه المتجدد طيلة استدامة أعمال البر بالمعروف و الإحسان إلى خلقه، ويظهر ذلك جليا في الحديث النبوي الشريف: ﴿ من احتبس فرسا في سبيل الله إيمانا بالله و تصديقا بوعده كان شبعه وريه وروثه ويوله حسنات في ميزانه يوم القيامة﴾(5).
و قوله صلى الله عليه و سلم: ﴿ إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية أو علم ينتفع به من بعده أو ولد صالح يدعو له. ﴾(6).

**ثانيا: المقصد الإنساني.**

باعتبار أن الإسلام جاء لتحقيق مصالح الناس وهدايتهم للتي هي أقوم و من تلك الأهداف ما يلي:

---

[1] الرازي ، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح ، تحقيق : محمود خاطر ، مكتبة لبنان بيروت 1415هـــ ، ج1، ص305

[2] الخرشي، محمد عبدالله، حاشية الخرشي، بيروت: دار الكتب العلمية، د. ط.، 1997م، ج7، ص.

[3] ابن قدامة، أحمد محمد. المغني. الرياض: مكتبة الرياض الحديثة.د. ط. ، 1401هـــ/ 1981م ج6، ص185.

[4] ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، الرياض: شركة الطباعة العربية السعودية، ط2، 1404هـــ/1984م، كتاب الصدقات، باب من وقف ج2، ص49.

(1) رواه البخاري.

(2) رواه الترمذي.

أ. تنظيم الحياة بمنهج رشيد وحميد، متوازن، يقوي الضعيف ويعين ذا الحاجة و العاجز ويحفظ حياة المعدم ويرفع من مستوى الفقير في الوقت الذي تحترم فيه إرادة الواقف وتحقق رغباته الإيجابية المشروعة.

ب. تحقيق منافع معيشية و اجتماعية و ثقافية مستمرة و متجددة في أزمنة متطاولة وذلك من خلال وقف المساجد و المصاحف و الكتب و المدارس، و الفنادق و المستشفيات ودور العجزة و نحوها.

ج. إطالة مدة الانتفاع بالمال إلى أجيال متتابعة، حيث تستفيد الأجيال اللاحقة بما لا يضر الأجيال السابقة.

د. تأمين الواقف مستقبل أقاربه وذريتهم وغيرهم من الأجيال اللاحقة وذلك من خلال إيجاد مورد ثابت لهم يكفيهم الحاجة و العوز لأنه قد لا يتهيأ للأجيال اللاحقة، جمع ثروات تحميهم من تقلبات الزمن وعوادي الدهر خاصة ذوي الحاجات الخاصة.

ه. تحقيق استمرارية حصول القربة و الثواب للواقف في حياته وبعد مماته، ويجدر التأكيد على أن الوقف لا يحقق هذه الأهداف إلى بقدر ما تتضمنه نية الواقف من قصد التقرب إلى الله تعالى ونيل مرضاته، فإن خالفت هذا الأمر، ك ان الوقف غير جائز و لا يقره الشرع أو كأن يقصد الواقف بوقفه إيثار بعض الورثة بالميراث كله أو بعضه وحرمان الآخرين أو تطفيف حقوقهم.

## 2 -مشكلات النهضة العلمية بالدول العربية وواقع البحث العلمي: حقائق وأرقام

يرتبط البحث العلمي بمحاولة الإنسان الدائمة للمعرفة وفهم الكون الذي يعيش فيه، وقد ظلت الرغبة في المعرفة ملازمة للإنسان منذ المراحل الأولى لتطور الحضارة.

وعندما حمل المسلمون العرب شعلة الحضارة الفكرية للإنسان، ووضعوها في مكانها السليم، كان هذا إيذاناً ببدء العصر العلمي القائم على المنهج السليم في البحث، فقد تجاوز الفكر العربي الإسلامي الحدود التقليدية للتفكير اليوناني، وأضاف العلماء العرب المسلمون إلى الفكر الإنساني منهج البحث العلمي القائم على الملاحظة والتجريب، بجانب التأمل العقلي،كما اهتموا بالتحديد الكمي واستعانوا بالأدوات العلمية في القياس. وفي العصور الوسطى بينما كانت أوربا غارقة في ظلام الجهل كان الفكر العربي الإسلامي يفجـــــر – في نقلة تاريخية – كبرى ينابيع المعرفة.[7]

ثم نقل الغربُ التراثَ الإسلامي، وأضاف إليه إضافات جديدة حتى اكتملت الصورة، وظهرت معالم الأسلوب العلمي السليم في إطار عام، يشمل مناهج البحث المختلفة وطرائقه في مختلف العلوم، التطبيقية والإنسانية[8].

تزداد أهمية البحث العلمي في الوطن العربي لكونه المدخل الأهم والصحيح إلى التغيير الشامل والإصلاح الحقيقي المنشود ، ومهما كانت أسباب التخلف العربي وعوامل رسوخه فإن البقاء خارج دائرة التطور العلمي والأبحاث العلمية تأتي في طليعة هذه الأسباب

ولا تقتصر القضايا المطروحة حول البحث العلمي في الدول العربية على غياب البنى المؤسسية أو ضعفها ،أو نقص العاملين فيها فحسب، و أو ضعفها ،أو نقص العاملين فيها فحسب، وإنما تشمل ضعف التنظيمات الادارية والاطر القانونية ذات العلاقة مما ينعكس على كفاءة وفعالية هذه المؤسسات.

و تحتوي مصر حاليا على أكبر عدد من المراكز البحثية ( 14 مركز بحثي حكومي،219 مركز للبحوث والدراسات، 114 مركز في الجامعات)، وفي تونس 33 مركز بحث ،تشمل 139 مختبر و 643 وحدة بحثية فرعية.

---

[7] هنادي محمد عمر عرفة ،معوقات وتحديات قيام الشراكة المجتمعية الفاعلة في مجال البحث العلمي في المملكة منتدى المشاركة المجتمعية في مجال البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية ،ص 345

[8] محمد زيان عمر، البحث العلمي ، مناهجه وتقنياته ،القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2002، ص10

بالنسبة لتمويل مراكز البحوث العربية فيأتي الجزء الأكبر من الدولة خاصة في المغرب وتونس والجزائر،إذ تحظى بتمويل كلي من الدولة ،والتي تنتظر منها برامج لتطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية برامج لتطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أنها لا تزال تعاني من مركزية القرار ،ويبقى عدم توافر فرص العمل المحفزة للباحثين وندرة الدعم من أسباب ضعف البحوث العربية.

وتصنف الدول العربية إلى ثلاث أقسام:

**القسم الأول:** دول تتصف مراكزها البحثية بمركزية إدارية شديدة وعلاقات بيروقراطية مع القطاع العام،وينحصر تمويلها في مساهمة الدولة.

**القسم الثاني:** دول تتصف مراكزها بمرونة علاقتها مع القطاع العام وبالتنوع في مصادر التمويل والموارد البشرية، وإنتاجيتها البحثية تبقى للمؤسسات القادرة على استقطاب الدعم الدولي

**القسم الثالث:** دول تتصف مراكز بالمرونة وأحيانا باستقلالية عن القطاع العام ،وبالتنوع في مصادر التمويل ،وبالقدرة على استقطاب الموارد البشرية المتخصصة من الخارج، كما أن نسبة هامة من إنتاجها العلمي يأتي من الجامعات والمراكز الخاصة، ولديها القدرة على الاستفادة من برامج التعاون الدولي.

كما أن مشاريع البحوث المشتركة بين مؤسسات البحث العلمي العربية العاملة في المجالات المتشابهة مازالت نادرة جدا،

لاشك أن البحث العلمي في العالم العربي والإسلامي يعاني من مشكلات عديدة تتطلب حلولاً جذرية كي يستطيع البحث العلمي تحقيق دوره الفاعل في التنمية الشاملة، وبعد مراجعة العديد من الأدبيات و الدراسات العلمية المنشورة نجد أنها تشير إلى وجود العديد من المشكلات، و العوائق التي يعاني منها غالبية الدول العربية والإسلامية.ونورد فيمل يلي بعض البيانات والأرقام الخاصة بمؤشرات العلم والبحث العلمي.

جدول رقم 1: جودة مؤسسات البحث العربية

| الدولة | ترتيب/134 دولة | ترتيب الدول العربية فيما بينها |
|---|---|---|
| قطر | 30 | 1 |
| تونس | 42 | 2 |
| الأردن | 51 | 3 |
| السعودية | 52 | 4 |
| الكويت | 54 | 5 |
| عمان | 59 | 6 |
| الإمارات | 74 | 7 |
| سورية | 89 | 8 |
| المغرب | 94 | 9 |
| مصر | 96 | 10 |
| البحرين | 100 | 11 |
| الجزائر | 108 | 12 |
| تركيا | 52 | .. |
| ماليزيا | 20 | .. |

تقرير المعرفة العربي لعام 2009، ص 169

نلاحظ بشكل واضح أن الدول العربية تعاني بشكل كبير من ضعف في جودة مؤسساتها البحثية ،إذا ما قورنت فقط بدول كتركيا وماليزيا كدول مسلمة ناشئة،ناهيك عن المقارنة مع دول أوربية أخرى.وكانت قطر وتونس الافضل عربيا .

الجدول رقم 2: الإلمام بالقراءة والكتابة

| | معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين ( %البالغين من العمر | نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين ( %البالغين من العمر | الأهداف الإنمائية للألفية صافي نسب الالتحاق بالمدارس |
|---|---|---|---|

| | 15 وأكبر) | | 15-24) | | الابتدائية | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1985-<br>1994 | 1995-<br>2005 | 1985-<br>1994 | 1995-<br>2005 | 1991 | 2005 |
| الدول العربية | 58.2 | 70.3 | 74.8 | 85.2 | 71 | 83 |
| أمريكا اللاتينية والكاريبي | 87.6 | 89.9 | 93.7 | 96.6 | 86 | 95 |
| وسط وشرقي أوربا ودول الكومنولث المستقلة | 97.5 | 99.1 | ... | 99.6 | 90 | 91 |

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ,تقرير التنمية البشرية 2007 /2008 , جدول رقم 12 ،257-260

إن الإلمام بالقراءة والكتابة لا يزال واضحا في الدول العربية رغم البرامج المسطرة في كل دولة لمحاربة الأمية وإلزام إجبارية التعليم على الأفراد حتى سن متقدمة. وتقترب النسب العالمية لدول غير الدول العربية من نسبة 99 %. إلا أن الدول العربية في غضون العشرين سنة المقبلة وفق التقديرات ستصل إلى نسب مرتفعة إذا حسنت من نظمها التعليمية وازداد وعي مواطنيها بأهمية العلم.

الجدول رقم 3:معدل الإنفاق التعليمي والعسكري لبعض الدول العربية

| | الإنفاق العسكري( نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي) عام 2005 | الإنفاق على التعليم ( نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي) عام 2005 |
|---|---|---|
| الكويت | 4.8 | 5.1 |
| الامارات | 2 | 1.3 |
| السعودية | 8.2 | 6.8 |
| تونس | 1,6 | 7.3 |
| الجزائر | 2.9 | .. |
| المغرب | 4.5 | 6.7 |

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ,تقرير التنمية البشرية 2008/2007 جدول رقم 19 282-285 .

يبقى الانفاق على المجال العسكري أكثر اهتماما في كثير من الدول العربية، نتيجة الصراعات الكثيرة والموروث الاستعماري حسب كل دولة.

**في الإنفاق على البحث العلمي العربي:**

بداية يمكن التأكيد أن ما ينفق على برامج البحث والتطوير في الوطن العربي لا يزال ضعيفا جداً بالمقارنة بالمعدلات العالمية، ولا مفر من زيادة الاستثمار في البرامج الوطنية.

غير أن هذه الزيادة لا يمكن أن تتم عملياً إلا بتفعيل دور الشركات المنتجة وصناديق التمويل في القطاع الخاص. فإذا ما نظرنا إلى نسبة عدد الشركات التي تتعاقد مع الجامعات أو مع مراكز البحث في الاتحاد الأوروبي مثلاً، نجدها تتراوح بين 5 و 45% من عدد الشركات. في حين أن الإنفاق العربي على البحث العلمي أساساً يأتي من القطاع العام (85-90%).

وإذا ما قورنت نسبة الإنفاق على البحث العلمي في مصر على سبيل المثال كأحد الدول الرائدة في الوطن العربي مع المتوسطات العالمية نجد أنها تصل إلى حوالي 1% تقريباً. وهي نسبة تقل بكثير عن المتوسط العام للإنفاق على البحث العلمي في العالم والذي تصل نسبته إلى حوالي 1.62%. ومتوسط نصيب الفرد من الإنفاق على البحث العلمي في مصر يبلغ حوالي 17 جنيهاً للفرد سنوياً (أقل من 3 دولارات) كما أن نسبة الإنفاق الحكومي على البحث العلمي في مصر تصل إلى 91% بينما تقل في اليابان إلى

18% ثم كندا 30.1% تليها السويد وسنغافورة 30.4% ثم تليها الولايات المتحدة 35.7% . وتشير النسب إلى وجود ارتباط عكسي بين التقدم العلمي والتكنولوجي وبين نسبة الإنفاق الحكومي على البحث العلمي. أما تمويل الشركات المنتجة وصناديق التمويل الخاص فإن أعلى نسبة توجد في اليابان (81%) تليها السويد(62.9%) ثم سنغافورة (62.5%) تليها الهند (16.4%) ثم هونغ كونغ.

ولا يتعدى معدل الإنفاق على البحث العلمي في معظم الدول العربية 0.3 % من الناتج المحلي الإجمالي ، وباستثناء تونس والمغرب وليبيا التي يصل فيها هذا الانفاق إلى معدلات اعلي من 0.7 % .[9]

في حين يصل إلى 3.8 % في السويد، 2.7% في الولايات المتحدة الامريكية و 3.51 % في فنلندا، و3.2 في اليابان ، ويندر أن يقل عن 1.8 % في الدول الاوربية أو الأسيوية الناشئة.

الجدول رقم (4) قائمة الدول من ناحية الإنفاق على البحث والتطوير ومصادر التمويل والجهات المنفذة للبحث

| عام 2007 | الدولة | الانفاق على البحث والتطوير | | مصادر تمويل البحث % | | الجهة المنفذة للبحث % | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | بليون دولار | GDP% | الصناعة | الحكومة | الصناعة | الحكومة | الجامعات |
| 1 | الولايات المتحدة | 363 | 2.6 | 67 | 26 | 72 | 10 | 13 |
| 2 | اليابان | 143 | 3.3 | 75 | 13 | 78 | 9 | 12 |
| 3 | الصين | 100 | 1.4 | 75 | غ م | 75 | 17 | 7 |
| 4 | المانيا | 71 | 2.5 | 66 | 21 | 69 | 16 | 14 |
| 5 | فرنسا | 44 | 2.1 | 49 | 29 | 63 | 17 | 18 |
| 6 | بريطانيا | 38 | 1.8 | 40 | 23 | 58 | 10 | 27 |

المصدر: خالد بن صالح السلطان، تجارب ومبادرات جامعة الملك فهد للبترول والمعادن لتعزيز التعاون والشراكات المجتمعية في مجال البحث العلمي، المنتدى الأول للشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية 25-2009/5/26م، ص 46

وإذا ما قارنا حجم الانفاق على البحث والتطوير للولايات المتحدة الامريكية واليابان فهي تساوي تقريبا مجموع الكثير من الدول حتى المتقدمة علميا ، وتبقى الدول العربية في أخر الترتيب

وقد وصل حجم الإنفاق العالمي على البحث والتطوير إلى أكثر من تريليون دولار، أو ما يعادل 1.9 % من المتوسط العالمي لاجمالي الناتج الوطني (GDP) للعام 2007م، وفقا لإحصاء شركة باتيل تنشره سنوياً مجلة البحث والتطوير، وحالياً تستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية على 34% من الإنفاق العالمي على البحث والتطوير عند 363 بليون دولار، تليها الدول الآسيوية مجتمعة بحوالي 32% عند 334 بليون دولار، ثم الدول الأوروبية مجتمعة بحوالي 26% عند 274 بليون دولار.

في الأونة الأخيرة ظهرت بعض الدراسات [10] التي تصف واقع تمويل البحث العلمي الجامعي، موضحة أهم الأسباب المؤدية إلى ضآلة حجم الإنفاق المالي عليه، مقارنة بالواقع العالمي، ومن أهم تلك الأسباب والمشاكل التي تعاني منها الأمة العربية من الناحية العلمية فيما يلي:

---

[9] الموقع الالكتروني للجنة الدائمة للتعاون العلمي والتقني COMSTECHالتابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي، http://www.comstech.org تاريخ 15 مارس 2011

[10] – انظر: منصور بن عوض القحطاني: الإنفاق على البحث العلمي الجامعي: الواقع والمأمول، بحث مقدم لورشة عمل «طرق تفعيل وثيقة الآراء للملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حول التعليم العالي»، المنعقدة بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة ، 30 يناير -1فبراير 2005م.

**المشكلات العلمية بالعالم العربي والإسلامي:**

قلة عدد الكوادر العلمية القادرة على تعليم وتدريب وتأهيل أبناء المجتمع: وللتغلب على هذه المشكلة يمكن أن:

- إنشاء مراكز تدريب وتأهيل للخريجين لسد الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.
- إنشاء معاهد أو كليات للمعلمين تهتم بتخريج كوادر علمية ماهرة قادرة على التعامل أو استخدام التكنولوجيات الحديثة في مجالات التدريس والتدريب.
- الاهتمام بالتعليم الفني والتقني، وإعداد مؤسساته بالأجهزة والمعامل التي تساعد على تأهيل أفراد المجتمع للعمل في المؤسسات الاقتصادية المختلفة.

**خروج عدد من أفراد المجتمع – وخاصة الفقراء – من مراحل التعليم** للعمل للإنفاق على أنفسهم أو على أسرهم في حالة عدم توفر دخل مادي مناسب:

وللتغلب على ذلك لا بد من توجيه أموال الوقف للإنفاق على الطلاب غير القادرين وتوفير ما يلزمهم من مسكن ومأكل وملبس واحتياجات دراسية.

**تقليص ميزانية المؤسسات التعليمية الدينية** في بعض الدول الإسلامية، وصعوبة إنشاء مؤسسات جديدة تهتم بتعاليم الدين الإسلامي: ويمكن من خلال أموال الوقف الإنفاق على المؤسسات العلمية الإسلامية الدعوية من خلال تزويدها بالمعامل، والمكتبات، وصيانتها، والدعوة إلى إنشاء مؤسسات دعوية تهتم بإعداد كوادر دعوية للعمل في المناطق الإسلامية المنتشرة في أنحاء العالم.

**قلة عدد المكتبات العامة وتقليص ميزانيتها:**

عادة ما يحكم على عدد المكتبات العامة في المجتمع بناءً على عدد السكان، ومن خلال الدراسات الأكاديمية والمعايير الدولية في هذا المجال يتبيّن أن هناك قصوراً شديداً في عدد المكتبات العامة، ويصل العجز في المكتبات – في بعض الدول – إلى نسبة 90%، كما أن ميزانية المكتبات العامة التابعة لوزارات الثقافة في معظم الدول العربية يخصص لها ميزانيات ضئيلة في ظل غلاء أسعار مصادر المعلومات. لذا يمكن الاهتمام بإنشاء مكتبات عامة، ووقفها على المدارس أو الجامعات، أو الإشراف الخاص عليها.

**قلة عدد الكتب المنشورة في العالم الإسلامي مقارنة بالعالم الغربي:**

يلاحظ من خلال تقارير المؤسسات الدولية – وخاصة المنبثقة عن الأمم المتحدة – أن إنتاج الدول العربية من الكتب والأبحاث العلمية قليل جداً يصل إلى حد الندرة نتيجة إلى عدة عوامل منها: قلة العائد المادي للمؤلفين، والسرقات الأدبية والمادية، وعدم احترام قوانين حقوق التأليف، وعدم ميول أفراد المجتمعات العربية إلى القراءة وشراء الكتب، والحالة الاقتصادية لهذه المجتمعات. ولذلك يمكن الاهتمام بتمويل مراكز الدراسات والبحث، وتشجيع الباحثين والمؤلفين على التأليف والابتكار والنشر من خلال عقد المؤتمرات والندوات ذات الاشتراك المجاني، بالإضافة إلى مكافأة البحوث المميزة، ورصد جوائز للتأليف في قطاعات علمية مختلفة يكون المجتمع بحاجة إليها.

**قلة عدد الكتب المترجمة من و إلى اللغة العربية:**

تعاني المكتبة العربية من قلة عدد الكتب المترجمة إلى اللغة العربية وخاصة في العلوم الطبية والتكنولوجية والاقتصادية، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها: ندرة الكوادر العلمية القادرة على ترجمة مصادر المعلومات العلمية الأجنبية، بالإضافة إلى قلة العائد المادي الذي يحصل عليه المترجمون، وعدم اهتمام دور النشر والتوزيع بنشر الكتب المترجمة.

وللتغلب على ذلك، يمكن وضع خطة لترجمة عدد من الكتب الأجنبية إلى اللغة العربية، بهدف إثراء المجتمع العربي بأحدث ما

وصلت إليه الحضارات الأخرى.

بالإضافة إلى ترجمة الكتب العربية – وخاصة الإسلامية منها – إلى لغات أخرى عالمية، للوصول إلى مجتمعات هذه اللغات والتواصل معهم، وتوضيح صورة الإسلام الذي يحاول الغرب تشويهها.

وتظل الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع الأهلي ضرورية للارتقاء بالبحث العلمي، ولا بد من التركيز على دور الدولة كشريك أساسي في إنتاج واستهلاك مخرجات الإبداع والابتكار، وهذا ما أثبتته التجارب في العديد من الدول الصين وماليزيا، ويمكن لهذه الشراكة أن تأخذ عدة نماذج.[11]

**– المخصصات المالية الضعيفة**

يعود قصور الجامعات في البحث العلمي إلى عدم تخصيص ميزانية مستقلة ومشجعة للبحوث العلمية، إضافة إلى أن الحصول على منحة بحثية يستغرق إجراءات طويلة ومعقدة مع قلة في الجهات المانحة. كما أن معظم الجامعات في الدول النامية تركز على عملية التدريس أكثر من تركيزها على البحوث العلمية لأسباب عدة. كما أن الدول المتقدمة ترصد الميزانيات الضخمة للبحوث العلمية لمعرفتها بالعوائد الضخمة التي تغطي أضعاف ما أنفقته، في حين يتراجع الإنفاق على البحوث العلمية في الدول العربية بسبب النقص في التمويل الذي تنفق نسبة كبيرة منه على الأجور والمرتبات.

هذا، ولقد أنفق العالم في عام 1990م مبلغ 450 مليار دولار على البحث العلمي والتطوير، وكان إسهام الدول النامية أقل من 4٪.

ومن جانب آخر فإن مخصصات البحث العلمي في الدول المتقدمة تزداد عامًا بعد آخر، إذ تتضاعف كل ثلاث سنوات تقريبًا، وتتجاوز نسبة مخصصات البحث العلمي في بعض الدول المتقدمة 4٪ من إجمالي الناتج القومي.

**–غياب القطاع الخاص عن المساهمة**

يعد القطاع الحكومي الممول الرئيس لنظم البحث العلمي في الدول العربية، حيث يبلغ حوالي 80٪ من مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير مقارنة بـــ3٪ للقطاع الخاص، و7٪ من مصادر مختلفة. وذلك على عكس الدول المتقدمة وإسرائيل حيث تتراوح حصة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي ما بين 70٪ في اليابان و52٪ في إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

وهذا الإسهام الضعيف من قبل القطاع الخاص للمؤسسات البحثية يرجع إلى عدم تقدير القطاع الخاص لقيمة البحث العلمي وجدواه. إضافة إلى عدم كفاية الميزانيات التي ترصدها المراكز والجامعات ومؤسسات المجتمع للبحث العلمي، وإلى الفساد المالي والإداري الملحوظ في الجامعات ومراكز البحوث العربية.

ومن النماذج العربية الجيدة في دعم البحث العلمي، نموذج دولة الكويت، التي فرضت نسبة معينة من أرباح الشركات لدعم «مؤسسة الكويت للأبحاث العلمية» تقدم كمعونة من القطاع الخاص، كمورد إضافي لحركة البحث العلمي في جامعاتها ومراكزها البحثية.

وينبغي هنا أن نؤكد أن القطاع الخاص عند دعمه للبحث العلمي سيكون هو أول المستفيدين من نتائجه على المدى الطويل. وأمثلة ذلك كثيرة في العالم فكم من الشركات الكبرى التي تبنت ودعمت بحثًا ما في إحدى الجامعات وعند الوصول إلى النتائج كانت هي أول المستفيدين من هذا البحث. ومن ثم يعود عليها عائد مادي كبير لامتلاكها حق الاكتشاف والتبني. ونجد في أغلب جامعات العالم أن هنالك مراكز بحثية يقوم على تمويلها ودعمها الشركات الكبرى أو القطاع الخاص عامة. وقد توصلت

---

[11] تقرير المعرفة العربي لعام 2009، ص 168.

هذه المراكز (نتيجة لهذا الدعم) إلى حلول لمشكلات أو طورت اختراعًا عاد بالمردود الجيد على الشركات الداعمة. كما أن هذه الشركات قد تبيع نتائج البحوث التي دعتمها لقطاعات أخرى. بل (وليس بالضرورة) امتلاك هذه الشركات لنتائج البحث، ففي كثير من الحالات يشارك عدد من الشركات لدعم بحث ما، ولا تستفيد من ذلك سوى أن يذكر اسمها من ضمن الداعمين.

وهذا له مردود دعائي كبير على مستهلكي منتج الشركة، وذلك على المدى الطويل، فهو يدلل على مركز الشركة الرفيع وتقديرها للبحث العلمي ويعطيها السمعة الحسنة والمتميزة أمام عملائها.

**-عدم وجود استراتيجية للتسويق**

من أسباب ضآلة حجم الإنفاق على البحث العلمي افتقار أغلب المؤسسات العلمية والجامعات العربية إلى أجهزة متخصصة بتسويق الأبحاث ونتائجها وفق خطة اقتصادية إلى الجهات المستفيدة مما يدل على ضعف التنسيق بين مراكز البحوث والقطاع الخاص. كذلك غياب المؤسسات الاستشارية المختصة بتوظيف نتائج البحث العلمي وتمويله من أجل تحويل تلك النتائج إلى مشروعات اقتصادية مربحة. إضافة إلى ضعف القطاعات الاقتصادية المنتجة واعتمادها على شراء المعرفة.

**-غياب التعاون والتنسيق**

أشارت بعض الدراسات إلى أن المؤسسات البحثية العربية تعاني من مشكلات عديدة من بينها انفصام الصلة بين الجامعات وحقل الإنتاج، وابتعاد الجامعات عن إجراء البحوث المساهمة في حل المشكلات الوطنية، إضافة إلى عدم مشاركة المؤسسات الكبرى والشركات والأثرياء من الأفراد في نفقات البحث العلمي.

فمراكز البحوث والجامعات العربية تعاني من انفصال شبه كامل بينها وبين المجالات التطبيقية خارج أسوارها أو معاملها، فالبحوث التي تجري بين جدرانها من جانب أساتذتها إنما هي بحوث فردية لأساتذة يحاولون الإنتاج العلمي بغية الترقي، أو النشر، أو السمعة! وهي بحوث أضعف من أن تحل مشكلات المجتمع أو تعمل على تقدمه.

**- قلة الباحثين**

إن أنشطة البحث العلمي التي تجري في إطار المراكز والجامعات العربية من أضعف الأنشطة البحثية في العالم، بسبب قلة عدد الباحثين والمختصين، وندرة تكوين فرق بحثية متكاملة، وانشغال عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس في العمل الإضافي. وكذلك استحواذ الميزانيات الإدارية على النصيب الأوفر من المخصصات الجامعية.

**- انخفاض معدل الإنتاجية العلمية**

تظهر الإحصائيات العالمية ان عدد الأبحاث المنشورة عالميا عام 2007 هو 1148612 وان مجموع ما ينشر سنويا من البحوث في الوطن العربي لا يتعدى 15 ألف بحثا أي ما يقارب من 1.3 % من معدلات الانتاج في الدول المتقدمة[12]

**- نظرة المجتمع**

ينظر المجتمع العربي الحالي نظرة لا تليق بالبحث العلمي من حيث أولويته على كثير من الأنشطة والمجالات، وربما يتعلق ذلك بالتنشئة الاجتماعية التي أكسبت الجماهير العربية الحالية هذه النظرة السالبة نحو البحث العلمي، وأصبح الناس غير مدركين لخطورة تدهور البحث العلمي العربي، وتأخره عن ركب الحضارة إن المجتمعات في الدول المتقدمة تدعم المؤسسات البحثية ماديًا ومعنويًا، ولا يمكن أن تبخل عليها بالمال أو الإمكانات، أو حتى الدعم اللفظي، حتى إنه في كثير من الأحيان تنظم المسيرات والتجمعات مطالبة الحكومة بالإنفاق بسخاء لإجراء المزيد من البحوث العلمية في مجالات التنمية التي ينشدها الوطن.

## 3.الوقف العلمي عبر التاريخ الاسلامي

12 أيمن حسين ، البحث العلمي في فلسطين؛ معوقات وتحديات، مؤتمر استشراف الدراسات العليا في فلسطين،جامعة النجاح الوطنية ، 16 جويلية 2009، ص 3.

المؤسسات المدنية في مجتمعاتنا العربية والإسلامية اليوم بدأت تظهر على الساحة بأدوارها التنموية في ظل الغياب النسبي لبعض المؤسسات الرسمية في مجال التنمية التعليمية والثقافية، و يجب التنويه على الدور الفعال الذي تلعبه بعض مؤسسات المجتمع المدني، فقد استطاعت الكثير منها توفير حاجيات المجتمع وتنمية الخير فيه ، وعلى سبيل المثال وليس الحصر، بعض المؤسسات الوقفية والخيرية المنتشرة في العالم الإسلامي[13]

كان للوقف عبر سنين حضارتنا الإسلامية دور ريادي في تنمية المجتمع وتطويره،وفي نشر العلوم وذلك بتشييد صروح العلم والثقافة،وتأمين الظروف المناسبة للفقهاء والعلماء والأدباء في مجالات التأليف والنشر والتحقيق العلمي والفقهي والأدبي. والممول الرئيس لمرافق التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية ومؤسسات الفكر والثقافة[14]

وقد عد الوقف والتنافس فيه وكثرة الموقوفات من الأمور التي تميز بها التشريع الإسلامي الذي لم يسبق إليه، وأنه لا يعرف له نظير في الجاهلية، ويستشهدون على ذلك بقول الإمام الشافعي رحمه الله" :الوقف من الأمور التي اختص بها الإسلام، و لم يبلغني أن الجاهلية وقفوا دارًا أو أرضًا " وقال" ولا نعرف أن ذلك وقع في الجاهلية[15]" وقال ابن حزم" إن العرب لم تعرف في جاهليتها الحبس"[16]

وقام الوقف بهذه المهام من خلال عدة مؤسسات أهمها: الكتاتيب، المدارس والمكتبات العامة[17]

ويعتبر الكثيرون أن أول وقف في الإسلام هو مسجد قباء الذي أسسه النبي صلى الله عليه وسلم حين قدومه إلى المدينة مهاجراً. ثم المسجد النبوي الذي بناه صلى الله عليه وسلم بالمدينة بعد أن استقر به المقام.

أما أول وقف خيري عرف في الإسلام هو وقف سبع بساتين بالمدينة، كانت لرجل يهودي اسمه مخيريق، أوصى بها إلى النبي صلى الله عليه و سلم ، حين عزم على القتال مع المسلمين في غزوة أحد، قال في وصيته: "إن أصبت ـــ أي قتلت، فأموالي لمحمد ـــ يضعها حيث أراه الله، فقتل، وحاز النبي صلى الله عليه وسلم تلك البساتين السبعة، فتصدق بها، أي حبسها.[18]

ويمكن إيجاز بعض الوقفيات في العصر الأول (عهد الصحابة)(1ــــ 41هــ /621 ــــ 662م ):

هناك أوقاف كثيرة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته رضي الله عنهم نذكر منها :

- وقف النبي صلى الله عليه وسلم لمسجد قباء عند قدومه مهاجراً إلى المدينة.
- وقف النبي صلى الله عليه وسلم لسبع حوائط ( بساتين ) بالمدينة كانت لرجل يهودي.
- وقف عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – لأرضه التي بخيبر.
- وقف عثمان– رضي الله عنه– لبئر رومه.
- وقف أبو طلحة – رضي الله عنه– لبستانه ( بيرحاء ).

---

13 سامي الصلاحات، دور الوقف في تفعيل التعليم العالي في الجامعات الإسلامية،مجلة الجامعة، اتحاد الجامعات الإسلامية ايسيسكو،2004،ص 3.

14 محمود أحمد مهدي، نظام الوقف في التطبيق المعاصر،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ،جدة، السعودية ،2003 ،ص 7

15 ابن حجر ،فتح الباري شرح صحيح الإمام البخاري لابن حجر العسقلاني-المكتبة السلفية-الطبعة الأولى-سنة 1411 هـــ ( 403/5)

16 ابن حزم، المحلى بالآثار لابن حزم الأندلسي-لجنة إحياء التراث العربي-دار الآفاق الجديدة- بيروت ( 9 /275)

17 محمد بن أحمد بن صالح ،الوقف في الشريعة الإسلامية وأثره في تنمية المجتمع،مكتبة الملك فهد الوطنية ،2001،ص 179

18 الدهاز فواز بن علي،الوقف مكانته وأهميته الحضارية،ندوة مكانة الوقف وأثره في الدعوة والتنمية،وزارة الشؤون الاسلامية والاوقاف ،مكة المكرمة ،السعودية، 19 شوال 1420

ثم توالت بعد ذلك أوقاف الصحابة رضي الله عنهم، والتابعين وتابع التابعين إلى يومنا هذا.[19]

وفي العصر الأموي

- كثرت الأوقاف نظراً لاتساع الفتوحات الإسلامية التي بلغت مشارف الصين شرقاً، وحدود فرنسا غرباً.
- أنشئت إدارة خاصة للإشراف على الاوقاف في زمن هشام بن عبدالملك.
- خضعت إدارة الأوقاف لإشراف السلطة القضائية مباشرة، وكانت مستقلة عن السلطة التنفيذية.

**الوقف في العصر العباسي فتميز بما يلي:**

- ازداد التوسع في إنشاء الأوقاف، وكان يتولى ديوانها من يطلق عليه( صدر الوقف )
- ظل ديوان الوقف مؤسسة أهلية مستقلة عن الدواوين السلطانية.
- توسعت مصارف ريع الوقف لتشمل الأوقاف الحضارية المدنية كالمستشفيات والمكتبات ودور الترجمة ومعاهد التعليم وغيرها.
- شملت مصارف ريع الأوقاف مختلف جوانب الحياة حتى كان منها أوقاف على رعاية البهائم وإصلاح الأواني ونحو ذلك.

**الوقف في عصر المماليك**

- اتسعت الأوقاف في عهد المماليك وكثرت كثرة ملحوظة واتسع نطاقها.
- أنشئت ثلاثة دواوين للإدارة والإشراف على الاوقاف:

– ديوان لأحباس المساجد

– ديوان لأحباس الحرمين الشريفين وجهات البر المختلفة

– ديوان للأوقاف الأهلية

**الوقف في العصر العثماني**

- اعتنى سلاطين العثمانيين بالأوقاف بدرجة ملحوظة وخاصة عند نساء بني عثمان.
- توسعت مصارف ريع الوقف لتشمل كليات الطب والخدمات الطبية لمستشفيات قائمة، مواكبة للتطور والتقدم العلمي في العصور الحديثة.

فأغراض الوقف في الإسلام ليست قاصرة على الفقراء وحدهم أو دور العبادة،بل تعدى ذلك إلى أهداف اجتماعية واسعة... حيث تناولت دور العلم،ومعاهد الدراسة ،وطلبة العلوم الإسلامية،فكانت للوقف جامعات علمية ،ومؤسسات نشرت نورها على الأرض وحملت رسالة الإسلام إلى الناس،و من الوقف وحده نشطت في البلاد الاسلامية الواسعة حركة منقطة النظير،وفرت للمسلمين نتاجا علميا ضخما، وتراثا إسلاميا خالدا،وفحولا من العلماء الذين لمعوا في التاريخ العالمي كله.[20]

إن مجالات الوقف التعليمية متعددة وتتراوح بين تمويل مدارس عامة.ومدارس إسلامية وفصول لتعليم العربية.

وكان للأمراء المسلمين اليد الطولى في إنشاء المدارس والمراكز العلمية كصلاح الدين الأيوبي الذي ملأ جميع المدن تحت سلطانه بالمدارس، كذلك فعل نظام الملك الوزير السلجوقي الذي ملأ بلاد العراق وخراسان بالمدارس حتى قيل أن له في كل مدينة بالعراق وخراسان مدرسة.[21]

---

[19] أسامة بن صادق طيب ، تجربة جامعة الملك عبد العزيز في إنشاء الوقف العلمي، ص 34

[20] محمد عبيد الكبيسي ،أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية ،مطبعة الإرشاد ،بغداد، العراق، طبعة 1379 هـ، ص 139

[21] مصطفى السباعي من روائح حضارتنا ، ص 136

وإليكم بعض النماذج المشرفة لمساهمة الوقف في مجال التعليم.

**نماذج ومفاخر من الوقف الإسلامي في مجال التعليم**

لعل الأوقاف العلمية كانت من أهم ما اعتنى به المسلمون في تاريخهم فقامت أوقاف المدارس والجامعات التي ما خلت من العديد منها مدينة في طول العالم الإسلامي وعرضه،والتي اكتظت بها المراكز العلمية الشهيرة كدمشق وبغداد والقاهرة وفأس وأصفهان وغيرها.وقامت كذلك أوقاف المكتبات الكبيرة ملحقة بالمعاهد العلمية بالمساجد أو مستقلة عنها.وإلى جانب المدارس والجامعات والمكتبات قامت أوقاف متخصصة لسكنى الطلبة .وأخرى للانفاق على رواتب المدرسين وتقديم منح للطلاب .[22]

- المدرسة النظامية التي أنشأت سنة 459هـ ببغداد ، وعين لها خزان ومشرفون ، وأقام فيها مكتبة ، وقد أوقف عليها نظام الملك الأموال الكثيرة لتدريس الطلاب ، ولشراء نفائس الكتب من موارد هذه الأوقاف .
- المدرسة المستنصرية ببغداد ، أنشأت سنة 623هـ وكملت سنة 631هـ ، أنشأها الخليفة المتنصر بالله العباسي ، قال ابن كثير : (لم تبن مدرسة في الدنيا مثلها ، وقفت على المذاهب الاربعة ، وفيها شيخ طب ، وعشرة من المسلمين يشتغلون بعلم الطب ، ومكتب للأيتام ، ووقف عليها أوقافا عظيمة ، حتى قيل إن ثمن التبن من غلات ريعها يكفي المدرسة وأهلها ، ووقف فيها كتباً نفيسة ليس في الدنيا لها نظير ، فكانت هذه المدرسة جمالاً لبغداد وسائر البلاد) انتهى مختصراً .
- مكتبة المدرسة البشيرية التي أنشأتها زوجة الخليفة المستعصم بالله العباسي والتي افتتحت سنة ٦٥٤هـ فأوقفت عليها الكتب والأموال وكانت كتبها تعار خارج أسوار الجامعة لقاء رهن للحفاظ على الكتب وضمان إعادتها مثلما جرى عليه العمل في المكتبات الخاصة بالمدارس الأخرى.
- المدرسة الظاهرية التي أنشأها الظاهر بيبرس في دمشق سنة 662هـ ، وأوقف عليها الأوقاف ، وأغدق عليها الأموال ، وخصص لها مكتبة ضخمة تحوي سائر العلوم .
- المدرسة المنصورية في مصر أنشأها المنصور بن قلاوون سنة ٦٨٣هـ وتخصصت في تدريس الطب بالدرجة الأولى، وأوقف عليها وعلى القبة المنصورية التي هي مرصد فلكي أوقافاً واسعة من الحوانيت والأطيان.
- المدرسة الدنيسرية ، أنشأها الطبيب عماد الدين محمد بن عباس الربعي الدنيسري سنة 686هـ وأوقفها لتعليم الطب وتخريج الأطباء.
- مدرسة السلطان قايتباي بمكة المكرمة التي افتتحت سنة ٨٨٤هـ احتوت على ٧٢ غرفة أو قاعة تدريس، إذ أوقف عليها الكثير من الوقوف، وممن تولى إدارتها قطب الدين الحنفي صاحب كتاب: الإعلام بأعلام بيت الله الحرام.

## 4- تجارب معاصرة للوقف في تطوير التعليم وتمويل الجامعات:

توجد العديد من التجارب الناجحة في جامعات البلاد المتقدمة المعتمدة على الوقف . وأيضاً في عدد من البلدان الإسلامية مثل: تركيا وإيران وماليزيا.

**التعليم الشرعي وتمويله:**

يمثل التعليم الشرعي واحداً من أبرز مجالات التعليم الأهلي غير الربحي، وقد قامت سورية بتنظيم الثانويات الشرعية، وقد ارتفع عددها في الآونة الأخيرة إلى أكثر من ( 50) مدرسة، وأتبعتها إدارياً إلى وزارة الأوقاف التي تنفق عليها، وتحدد مناهج العلوم الشرعية فيها.

وتقوم وزارة الأوقاف بتمويل تلك الثانويات من دون أن تنمع التبرعات الأهلية التي تسد جزءاً كبيراً من حاجاتها.

---

[22] منذر قحف،الوقف الاسلامي : تطوره ،إدارته، تنميته،ص 40

هذا، بالإضافة إلى مدارس أهلية للتعليم الشرعي؛ تعتمد كلياً على نظام تمويل خاص من أموال المحسنين؛ صدقات وزكوات؛ عبر قنوات الجمعيات الأهلية الإسلامية.

**تجربة لجنة مسلمي إفريقيا (جمعية العون المباشر)[23]:**

هي هيئة خيرية عاملة بإفريقيا، ولها تجربة غنية ورائدة في المشاريع التعليمية والثقافية، وأملاكُها وأموالها في جوهرها وحقيقتها هي عبارة عن أحباس.

ومن أهم مجالات عملها:

بناء المساجد والمدارس القرآنية.

والتعليم: بناء وتسيير مدارس قروية ( ابتدائي، متوسط، ثانوي).

ومصادر التمويل فيها: ثلاثة مصادر:

ــــ تبرعات من أشخاص طبيعيين، وهم من عامة الشعب بمختلف فئاته.

ــــ تبرعات من شخصيات اعتبارية، مؤسسات حكومية وأهلية..

ــــ استثمارات خاصة في بعض القطاعات الاقتصادية.

وتفتح (جمعية العون المباشر) الأبواب لإقامة أوقاف متعددة الأَغراض والاختصاصات، على شكل أسهم تشبه أسهم الشركات، فيشترك كل واحد في الوقف الذي يريد، بسهم واحد أو بعدد من الأسهم كما يريد.

**تجربة الوقف الإسلامي في الدول الغربية[24]:**

تعرف أوساط المسلمين في البلدان الغربية حركة متنامية لحفظ دينهم وهويتهم وثقافتهم، والدفاع عن حقوقهم ومركزهم في هذه المجتمعات.

وقد بدأت هذه الحركة على شكل مبادرات صغيرة محلية وفردية، ثم أخذت هذه المبادرات تتسع وتتلاقح، فصارت تنضج وتنتظم، ثم تطورت إلى هيئات ومؤسسات ومراكز متعددة الخدمات. وقد وصل الأمر إلى حد إقامة مؤسسات جامعية، كما هو الشأن في إسبانيا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

ونظراً لشدة الاحتياج إلى الدعم المالي أو التمويل الكامل لهذه الأنشطة والمؤسسات، واحتياجها على وجه التحديد إلى تمويل مستمر ومنتظم ومضمون، فقد كانت فكرة الوقف هي الملجأ والحل.

وهكذا بدأ المسلمون المغتربون يطرقون هذا الباب مستفيدين من تراثهم الديني والحضاري، مع تكييف مشاريعهم مع المقتضيات القانونية للبلدان التي يقيمون فيها.

ومن هذه المشاريع: "الوقف الإسلامي الأوروبي" المسجل في بريطانيا في إطار شركة خيرية ذات مسؤولية محدودة، وبعض المشروعات الوقفية سجلت في إطار شركات تضامن.

---

[23] وتعرف هذه الهيئة نفسها بما يلي:

أ) طبيعة اللجنة: 1. لجنة مسلمي إفريقيا منظمة غير حكومية ( NGO) مقرها الرئيس بدولة الكويت، تأسست عام 1981 على أيدي مجموعة من الأطر الكويتية، بهدف تعميق الروابط الثقافية والإنسانية مع القارة الإفريقية، التي تربطها بالبلدان العربية علاقات قديمة وقوية. 2. لجنة مسلمي إفريقيا تختص بمجالات التنمية الاجتماعية، خاصة في المناطق القروية، ولفائدة السكان عامة، دون أي تمييز على أسس قبلية أو دينية أو غيرها. وتهدف إلى النهوض بمستوى السكان في المجالات الحيوية عن طريق مشروعات وخدمات محددة.

ب) مجالات العمل: تركز اللجنة نشاطاتها في مجالات التنمية الاجتماعية الحيوية، التي غالباً ما تكون نسبة الاستثمار فيها ضعيفة في العديد من الدول الإفريقية. وهذه هي أهم المجالات: * بناء المساجد والمدارس القرآنية. * التعليم: بناء وتسيير مدارس قروية ( ابتدائي، متوسط، ثانوي). * مساعدة طلبة العلم بالمنح، أو دفع الرسوم الدراسية عنهم.

[24] محمد المكي الناصري، الأحباس الإسلامية في المملكة المغربية، طبعة ثانية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية 1992، ص 36-35.

**الوقف الإسلامي لأمريكا الشمالية[25]:**

تم تأسيسه وتسجيله بصفة قانونية بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1971م، وأوكلت إليه في البداية مهام حيازة أملاك ومشاريع اتحاد الطلبة المسلمين بصفتها أملاكاً حبسية (وقفية)، وترك الاتحاد يتفرغ للعمل الدعوي. و تحبيس ملكية المساجد والمراكز الإسلامية القائمة على هذا الأساس

وفي غضون عقدين من تأسيس هذا الوقف، قام باستثمار الأموال الخاصة بالمساجد والمراكز والمدارس الإسلامية، كما قام بإنشاء عدد من المدارس الإسلامية، وساهم في تمويل الاتحاد الإسلامي لأمريكا الشمالية (وقد تمكَّن من امتلاك 191 عقاراً، كما قدم خدمات وخبرات عديدة للمسلمين في مشاريعهم الخيرية، مثل الاستشارات القانونية، ونشر الكتاب الإسلامي، والأشرطة السمعية والبصرية للقرآن الكريم، ومواد إسلامية متنوعة).

**مؤسسة سار الخيرية:**

مؤسسة للوقف الإسلامي مقرها بولاية فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية، ولها فروع ذات استقلال قانوني محلي بكل من زمباوي، وساحل العاج، وكندا، وشيلي، ومصر، والمغرب، وتركيا، وماليزيا، وروسيا، إضافة إلى سار أنترناشيونال بواشنطن.

ومن أعمالها الخيرية:

1. إنشاء صندوق القروض والمنح الدراسية.
2. دعم المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
3. إنشاء عدد من المساجد والمدارس والمراكز الإسلامية في عدد من الدول.

تطرقنا سابق إلى أن البحث العلمي هو أحد أهم مرتكزات النهضة العلمية و رأينا كيف أن الجامعات و مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية تعاني من مشاكل تمويلية و فيمايلي أهم المجالات التي يمكن أن يصرف فيها ريع الأوقاف.

1 -رواتب الباحثين و الجهاز الإداري في المراكز البحثية: باعتبار أهمية الموارد المالية لإنجاز البحوث العلمية فإن عوائد الوقف تساهم في تغطية مكافآت الباحثين و اللجان العلمية و تحمل النفقات الإدارية لهذه المراكز.[26]

2 -كراسي الأبحاث: الكرسي العلمي هو عبارة عن منحة نقدية أو عينية دائمة مؤقتة يتبرع بها الفرد أو شخصية اعتبارية لتمويل برنامج بحثي أو أكاديمي في الجامعة و يعين في أحد الأساتذة المتميزين.

و الكراسي العلمية على قسمين:

أ -الكراسي الوقفية و هي التي يتم تمويلها عن طريق الأوقاف الدائمة للجامعة.

ب- الكراسي المؤقتة و هي التي يتم تمويلها عن طريق التبرعات و المنح و الوصايا لفترة زمنية محددة.

ولهذه الكراسي قوانين تنظمها حسب كل جامعة، و قد أثبتت هذه الصيغة نجاحها في دعم البرامج البحثية.

3 -مراكز تأهيل الباحثين: هي مراكز للتدريب المهاري و التطوير الإداري تؤدي وظيفة مساندة للجامعات و تزود الباحث بكافة المهارات في طرق البحث العلمي المعاصر.

---

[25] http://www.alzatari.net/research/1008.html تاريخ الاطلاع :14 مارس 2011

[26] عبد الله بن محمد العمراني، دور الوقف في دعم البحث العلمي، منتدى المشاركة المجتمعية في مجال البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية، ص170.

**مؤسسة بيل و ميلندا غيتس الوقفية Bill and Melinda Gates Foundation:**

تعتبر هذه المؤسسة حديثة النشأة إلا أنها من أكبر الوقفيات في العالم إذ بلغ إجمالي رأس مالها لعام 2005 ما يقارب 28 مليار دولار.[27]

وهذه الوقفية مختصة بالنواحي التعليمية و خاصة التكنولوجية المكتبية كما لها اهتمامات أخرى وأنشأت أيضا عدة برامج تمويلية كمنح للطلبة.

**وقفية روكفيللر Rockefeller:**

تأسست وقفية روكفيلر عام 1913، اهتمت هذه الأخيرة بالتعليم و أبحاث الصحة العامة، ومن ذلك تطوير لقاحات للوقاية من الحمى الصفراء.[28]

تدرك الدول الغربية أهمية دعم البحث العلمي لدفع عجلة النهضة العلمية بما يخدم مصالح مجتمعاتها،حيث تقوم حكومات هذه الدول بتخصيص جزء من ميزانياتها لهذا الغرض إلا أنه لا يكفي الأمر الذي أدى بمؤسسات القطاع الخيري إلى دعم العلماء و الباحثين ومؤسسات البحث العلمي فمثلا وقفية مؤسسة Wellcome قدمت عشرات الآلاف من المنح و الجوائز لدعم العلماء و الباحثين فمثلا في سنة 2004 قامت المؤسسة بتقديم أكثر من 1141 منحة مالية و الشكل التالي يبين حجم إنفاق هذه المؤسسة على المنح و الجوائز العلمية.

وفى واقعنا المعاصر، فإن إنشاء جامعة القاهرة يعتبر نموذجا لمساهمة الوقف فى تنمية التعليم، حيث تم الإنشاء بأموال وقفية، فقد ساهمت فى بنائها الأميرة فاطمة بنت الخديوي إسماعيل، فوقفت عليها 661 فدانا من أجود أطيانها، ووقفت أرض الجامعة ومساحتها ستة أفدنة قرب قصرها ببولاق الدكرور، كما تبرعت بمجوهراتها وحليها التي وصلت قيمتها إلى 18 ألف جنيه لينفق ثمنها فى إقامة هذا المبنى وذلك بأسعار عام 1914.[29]

**نموذج: وقف جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، بالسعودية:**

ولجامعة الملك فهد للبترول والمعادن تجربة جيدة، فلديهم: صندوق لدعم البحوث والبرامج التعليمية (وقف الجامعة) ، والصندوق يساهم في تنويع الموارد المالية للجامعة على النحو الذي يوفر ضمانًا ودعما للبرامج التعليمية، وبلغ إجمالي موارد الصندوق أكثر من: 300 مليون ريال سعودي حتى الآن، وحقّق نجاحًا كبيرًا في توسيع دائرة الشراكة بين الجامعة والقطاع الصناعي[30].

## 5- الصيغ الملائمة لإنشاء الأوقاف العلمية لدعم البحث العلمي:

- ✓ وقف العقار:كالأراضي والمباني، ويستفاد من ريع العقار لأغراض البحث العلمي
- ✓ وقف المنقول:
- ✓ وقف النقود في محافظ استثمارية: يمكن إقراضها للباحثين ،أو أن يستثمر ويصرف ريعها في مصارف الوقف[31]
- ✓ وقف الأسهم في الشركات المساهمة: حيث يمكن للجامعات أن تمتلك محافظ استثمارية متخصصة في الأسهم ،وتدعو عموم الناس للمساهمة فيها وفق قوانين هيئة السوق المالية،مع مراعاة أن سوق الأسهم ذو مخاطر مرتفعة لذا يجب عدم تداول الأسهم من أجل المضاربة إلا وفق ضابط محددة.

---

27 www.gatesfoundation.org

28 www.rockfoundation.org

29 مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام، تفعيل دور الوقف في الوطن العربي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م 20، العدد 1، 2008، ص 44

30 من: جريدة الاقتصادية: http://www.aleqt.com/2009/07/15/article_252395.html تاريخ الاطلاع: 16/ 02/ 2011، عدد: 5756.

31 انظر قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي في الدورة الخامسة عشرة قرار رقم ( 140) 115/6

- ✓ وقف الإفادة من عقد الاستصناع:ويتم بين الجهة الراعية للوقف وهي مثلا الجامعة أو مؤسسات البحث العلمي ،وجهة ممولة تقيم بناء على أرض الوقف، ثم تشتريه الجامعة بناء على اتفاق مسبق بثمن مؤجل
- ✓ الوقف من خلال المشاركة :يقدم الناظر( الجامعة) أرض الوقف لممول يقوم بتشييد بناء عليها يكون ملكا له،والأرض تبقى على أصلها من ملك الوقف ،ويقوم الناظر بتأجير العقار كاملا.والأجرة توزع بين الوقف ومالك البناء بحسب استحقاق كل من الأرض والبناء.[32]
- ✓ إنشاء مشاريع استثمارية قائمة على الصكوك الوقفية:وذلك بإنشاء شركة ثم تحديد مشروع استثماري وحجم تمويله،ثم إصدار صكوك وطرحها للاكتتاب لتجميع المال اللازم لإقامة المشروع،والمكتتبون أرباب المال هم الواقفون، وحصيلة الاكتتاب هي رأس مال المضاربة هي المال الموقوف. وما ينتج من الأرباح يقسم إلى قسمين: قسم يوزع على الجهة التي تدير المشروع والقسم الأخر ينفق على الجامعات والبحث العلمي وما يتصل بهما من مصاريف.[33]
- ✓ إنشاء مشاريع استثمارية خدمية:ومفادها إنشاء شركة تقوم بإصدار صكوك وقفية ،وحصيلة المال الموقوف تصرف في بناء المؤسسات التعليمية كالجامعات والمعاهد والمدارس،وتزود بأحدث الوسائل والتكنولوجيات،ويجلب إليها المدرسون ذوو الكفاءات العالية،وتقسم المقاعد الدراسية بين أبناء الفقراء والمحتاجين، وكذلك ممن يستطيعون دفع تكاليف الدراسة ،لكي تجمع بين الدور التكافلي الاجتماعي والدور الاستثماري .
- ✓ سندات الأعيان المؤجرة ( الاجارة): هي صكوك أو أوراق مالية تمثل أجزاء متساوية من ملك بناء مؤجر ،حيث يقوم متولي الوقف بإصدار هذه السندات وطرحها للاكتتاب.

  ويتضمن السند اتفاقا لتأجير المبنى بأجرة متفق عليها[34]
- ✓ الوقف من خلال المشاركة المتناقصة: تقوم على صيغة المشاركة العادية مع إضافة عنصر جديد، وهو قيام الوقف بتخصيص جزء من عائده (الربح) لشراء البناء من الممول تدريجياً حتى تؤول ملكيته نهائياً إليه، فيصير الوقف مالكاً للأرض والمبنى معاً [35]. ويتضح من هذه الصيغة والتي سبقتها أنه ليس فيهما معنى شراكة العقد التي تكون فيها الحصة شائعة بين الشريكين، وإنما هي شركة ملك؛ إذ يبقى الوقف مالكاً للأرض، والممول مالكاً للبناء؛ وهذا ما يجعل هذه الصيغ متلائمة مع الطبيعة الخاصة للوقف.

## 6- عوا ئق في طريق إحياء الوقف العلمي:

رغم أهمية الوقف و دوره البارز في ازدهار الحضارة الإسلامية إلا أن معظم المجتمعات العربية في وقتنا الراهن تخلت عن نظام الوقف بصورته الزاهرة السابقة، حيث أ صبح هذا المجال يعاني من ضعف شديد و بالتالي تراجع دوره في حياة المسلمين.
هناك العديد من الأسباب والعوائق التي حالت دون تطويره وأدت غلى تهميشه في الوطن العربي، يمكن رصد هذه العوائق فيمايلي:

---

32 عبد الله بن محمد العمراني، دور الوقف في دعم البحث العلمي، مرجع سابق ،ص 175

33 محمد ليبا، نظام وقف النقود ودوره في تنمية المرافق التربوية والتعليمية،مؤتمر قوانين الأوقاف وإدارتها: وقائع وتطلعات الجامعة الإسلامية العالمية ،ماليزيا ، 20 – 22 أكتوبر 2009م، ص10

34 قتيبة عبد الرحمن العاني، دور الأوقاف والصدقات والتبرعات والهبات في دعم البحث العلمي ،الندوة الثالثة لأفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي ،الرياض ،السعودية، 11 أفريل 2004 م،ص 18.

35 ينظر: الوسائل الحديثة للتمويل للزرقا، ص 197.

– النظرة الضيقة للوقف على أنه مؤسسة دينية ( تعبدية) تهتم فقط بشؤون المساجد، لذلك قلت الإشارة إلى نظام الوقف ودوره في تحقيق التكافل الاقتصادي، الاجتماعي، ومن ثم تحقيق التنمية الشاملة و المستدامة في المجتمعات العربية.[36]
– استنقاص حجم الدعم الذي يمكن أن تقدمه الأوقاف للقطاعات الخيرية فهناك قطاع كبير من المثقفين و الموسرين يجهل مدى ما يمكن للوقف أن يوفره من مخزون مالي يتم توظيفه في انجاز العديد من المشاريع التنموية و لذلك لا بد من توعية الرأي العام بإمكانات الوقف في دعم اقتصاديات الدول وتقدم الأمم حتى نتمكن من إحياء و إعادة النظام الوقفي إلى ماكان عليه في العهد الإسلامي من خلال الانجازات الباهرة التي يحققها.[37]
– فرض ضرائب و رسوم على بعض عمليات الوقف في بعض الدول.
– ضالة العائد من الاستثمارات الوقفية و هذا جاء نتيجة لسوء تسيير الإدارة الحكومية لشركات القطاع العام ومع ذلك بقيت تدير مشروعات الأوقاف التي تقدر بعشرات المليارات.[38]
– الاعتقاد بأن الأوقاف إرث ديني لا يمتد إليه الإصلاح والتطوير: ما أكثر الذين يعتقدون بأن الوقف إرث ديني لا يمكن تطوير نظامه أو استحداث صور جديدة له و لا شك أن مثل هذه النظرة تحرم الوقف من التجديد و التطوير و تسهم في تعطيل انتشاره.
– الانفصال بين الوقف و الجمعيات و المؤسسات الخيرية :فمن المعروف أن الوقف نشأ من الأصل لمساندة مؤسسة تعليمية أو صحية أو اجتماعية على القيام بدورها ولكن منذ بداية القرن العشرين الميلادي وحتى منتصفه حينما وضعت الحكومات يدها على الأوقاف انفصلت العلاقة بين الوقف وهذه المؤسسات رغم أهمية أن يتم الوقف على أغراض المؤسسات الأهلية التي تتولى إدارته استثماراً أو صرفا لعوائده فهي باتصالها المباشر بالمواطنين في مواقعها وتخصص كل منها في مجال خير محدد أقدر على تولي إدارة الوقف وحسن صرف ايراداته.[39]
– الظن بأن الوقف شيء تراثي وأن الغرب ولى له ظهره: لا يزال يسود ظن خاطئ في أوساط الموسرين و هو أن الأوقاف من مخلفات الماضي و ليس من ضرورات الحاضر والمستقبل و قد عزز هذا الظن الخاطئ تقادم معظم الهيئات الوقفية هذا بالإضافة إلى ماتعانيه من عدم الاندماج في مؤسسات كبيرة تزيد من فعاليتها الاقتصادية و تساعدها على مواجهة التحديات المرحلية.[40]

– ضيق نطاق مجالات الصرف نتيجة لإعطاء وزير الأوقاف حق تغيير مصرف الوقف وتأثر ذلك بالتوجهات السياسية وليس الحاجة الاجتماعية، هذا فضلا عن ظهور أغراض صرف فى أوجه خير معاصرة مثل بناء التكنولوجيا وإنشاء الجامعات والمحافظة على الحقوق المدنية للمواطنين لم تكن موجودة فى عصر ازدهار الوقف ولا يوقف عليها أحد الآن.[41]
– لا تزال معظم الأوقاف مخصصة للمصارف الشائعة و هي بناء المساجد و تعميرها و الإنفاق على الفقراء و اليتامى و في حالات محدودة على طلبة العلم الشرعي.و رغم أهمية هذه المصارف فإن ما تواجهه الأمة من تحديات من جهة و ما يمكن أن يدره الوقف من ثروة طائلة من جهة ثانية يستوجب عدم إهمال الوقف في المجالات الإستراتيجية (دعم الأبحاث الحيوية، تمويل الدعوة الإسلامية ، نصرة و مساعدة الأقليات المسلمة...).

---

[36] مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام، تفعيل دور الوقف في الوطن العربي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م20، العدد 1، 2008، ص11.
[37] محمد بن ترسية، دور الأوقاف و التبرعات في دعم البحث العلمي، الكلية التقنية الأحساء، الأحساء، المملكة العربية السعودية، ص4.
[38] محمد عبد الحليم عمر، نظام الوقف الإسلامي و النظم المشابهة في العالم الغربي،المؤتمر الثاني للأوقاف «الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية» جامعة أم القرى، مكة المكرمة ص 28.
[39] فؤاد عبد الله العمر– إسهام الوقف فى العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية– الأمانة العامة للأوقاف بالكويت 1421هـــ–2000م– ص81–83.
[40] محمد بن ترسية، مرجع سابق، ص 4.
[41] محمد عبد الحليم عمر، مرجع سابق، ص 29.

– نقص الإفصاح والشفافية بنشر المعلومات عن إدارة مال الوقف والتصرف في الإيرادات القائمة .بما يقلل من رغبة المواطنين بإنشاء أوقاف جديدة، وبما يضعف الرقابة الشعبية على إدارة الوقف وأمواله.

– أيضا لا تزال معظم الأوقاف القائمة تسير بطرق قديمة حيث يمثل فيها الناظر الوقفي العمود الفقري في الإدارة و لا توجد أنظمة و لوائح ترقى إلى ما يطبق في العمل المؤسسي المعاصر. و أغلب الهياكل الإدارية و المالية إن وجدت تنقصها الخبرة والكفاءة اللازمة و ذلك بسبب سوء الاختيار للأعضاء.و ليس من الغريب غياب النظام الرقابي تماما في معظم الهيئات الوقفية

ولا شك أن هذه العوائق الإدارية و التنظيمية قد أثرت سلبا على الأوقاف وأدت إلى ضياع أو تلف أو استهلاك جزء منها.[42]

– قيام العديد من الدول العربية بإصدار قوانين معرقلة في انتشار الوقف العلمي، بحيث كانت تخالف عمله بصفته عملا أهليا ، كما عملت هذه القوانين على تشديد يد الحكومة وصعبت على المسلمين إجراءات إنشاء أوقاف جديدة، كما أن بعض الدول الإسلامية لا يوجد فيها قوانين للوقف تنظم العمل بها .

– توقف إنشاء أوقاف جديدة : فالملاحظ أن النسبة الغالبة من الأوقاف القائمة هي من تراث الأجداد ويقل إن لم يقبل المسلمون على إنشاء أوقاف جديدة كنتيجة لما يرونه من تولي الحكومة شؤون الوقف واعتقاد الكثير منهم أن الوقف نشاط حكومي على خلاف طبيعته بصفته نشاطا تنمويا.[43]

– الانعزالية و عدم توفر المعلومات: لا تزال معظم الهيئات الوقفية معزولة عن محيطها و تقوم بعملها دون أي تواصل مع القطاعات الأخرى.ولا يمكن أن ينشأ تنسيق أو تكامل مع مثل هذه الهيئات.[44]

– وجود إشكالات فقهية، فمن الموانع التي تعرقل تعزيز الدعم الوقفي للأبحاث العلمية هيمنة بعض الإشكالات الفقهية على أذهان معظم القائمين على الأوقاف.

– ضعف الوعي الحضاري: إن من الأسباب التي تحول دون التعاون المشترك بين الهيئات الوقفية من جهة و تمويلها ودعمها للأبحاث العلمية في مختلف القطاعات الحيوية من جهة ثانية عدم استشعار الكثير من القائمين على المؤسسات الوقفية لحجم المخاطر المحدقة بالأمة وقلة اطلاعهم على ما يملكه الوقف العلمي من فوائد و مزايا .

**شروط النهضة بالوقف العلمي:**

– استعمال وسائل الإعلام والاتصالات لتحفيز الناس على الوقف ،والعمل على إذكاء الروح العلمية إذ أن الوقف العلمي غايته في النهاية تطوير الأبحاث .والإشادة بالنماذج المشرقة لتوقيف العلماء ك: توقيف حقوق النشر ،والمكتبات الخاصة

– تخصيص ركن أو مساحة إعلانية في المجلات والدوريات العلمية للوقف وأهميته

– استصدار قوانين منظمة للوقف العلمي وحماية الأموال الموقوفة .واسترجاع ما ضاع منها.

[42] محمد بن ترسية، مرجع سابق، ص 8.

[43] محمد عبد الحليم عمر، مرجع سايق، ص30.

[44] محمد بن ترسية، مرجع سابق، ص8.

## خاتمة: وتوصيات:

جاءت هذه الورقة البحثية موضحة لدور الوقف في مدّ الجامعات و مؤسسات التعليم بالموارد المالية لكي تؤدي رسالتها بصورة منتظمة، و قد اهتم به المسلمون قديما و حديثا و أبرزوا رسالته الدينية و أهميته الاجتماعية والاقتصادية .

ونتيجة اعتماد موارد جامعات الدول العربية بشكل كبير على الحكومات مما أدى إلى نقص أدائها و قلة أبحاثها، و هذا ملاحظ من خلال مشكلات النهضة العلمية وواقع البحث العلمي العربي، و قد اهتم الغرب بمؤسسة الأوقاف كنظام تمويلي لدعم المرافق البحثية و التعليمية، مما يجدر بنا أن نكون السباقين إلى ذلك.

وقد تم اقتراح عدّة صيغ تصلح لإنشاء أوقاف على البحث العلمي، مبرزين أهم العراقيل التي تحول دون إحياء هذه السنة الغائبة.

ونوصي بما يلي:

– العمل على تفعيل دور الوقف في الجامعات الإسلامية من خلال الاهتمام بالجانب البحثي وذلك بتخصيص موارد مالية فقط للدراسات العليا البحثية

– تجهيز مكتبات جامعية شاملة لكل أصناف المراجع وقواعد البيانات في شكل وقفي للطلبة والباحثين، وتكون متاحة مجانا أو بسعر رمزي.

– تشكيل فريق من علماء الشريعة والقانون والاقتصاد والمالية العامة للقيام بمهمة التعديلات القانونية الضرورية لإعطاء الوقف بشكل عام مكانته الحقيقة، والاهتمام أكثر بالوقف العلمي ، خاصة في الجامعات ومراكز الأبحاث.

– الأخذ بالأساليب والطرق العلمية الحديثة في تسيير وإدارة شؤون الوقف ، واستثمار أمواله بشكل يحقق المقاصد الشرعية ويخدم النواحي التعليمية.

– استحداث صناديق وقفية متخصصة في مجالات محددة: صناديق لرعية الطلبة الموهوبين، صناديق لترجمة الأبحاث والدراسات الجديدة، صناديق لاستقطاب الباحثين العرب المهاجرين.

– إقامة علاقات تعاون مشتركة بين الهيئات الوقفية ومؤسسات البحث العلمي

**المراجع:**


1. الرازي ، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح ، تحقيق : محمود خاطر ، مكتبة لبنان بيروت الجزء1، 1415هـ
2. الخرشي، محمد عبدالله، حاشية الخرشي، بيروت: دار الكتب العلمية، د. ط.، 1997م، ج7
3. ابن قدامة، أحمد محمد. المغني. الرياض: مكتبة الرياض الحديثة.د. ط. ، 1401هـ/ 1981م
4. ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، الرياض: شركة الطباعة العربية السعودية، ط2، 1404هـ/1984م، كتاب الصدقات
5. هنادي محمد عمر عرفة ،معوقات وتحديات قيام الشراكة المجتمعية الفاعلة في مجال البحث العلمي في المملكة منتدى المشاركة المجتمعية في مجال البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية .
6. محمد زيان عمر، البحث العلمي ، مناهجه وتقنياته ،القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،2002
7. الموقع الالكتروني للجنة الدائمة للتعاون العلمي والتقني COMSTECH التابعة لمنظمة المؤتمرالاسلامي، http://www.comstech.org
8. منصور بن عوض القحطاني: الإنفاق على البحث العلمي الجامعي: الواقع والمأمول، بحث مقدم لورشة عمل «طرق تفعيل وثيقة الآراء للملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حول التعليم العالي»، المنعقدة بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة ، 30 يناير-1فبراير 2005م.
9. أيمن حسين ، البحث العلمي في فلسطين؛ معوقات وتحديات، مؤتمر استشراف الدراسات العليا في فلسطين، جامعة النجاح الوطنية ، 16 جويلية 2009.
10. تقرير المعرفة العربي لعام 2009.
11. سامي الصلاحات، دور الوقف في تفعيل التعليم العالي في الجامعات الإسلامية،مجلة الجامعة، اتحاد الجامعات الإسلامية ايسيسكو،2004.
12. محمود أحمد مهدي، نظام الوقف في التطبيق المعاصر،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ،جدة، السعودية 2003
13. ابن حجر ،فتح الباري شرح صحيح الإمام البخاري لابن حجر العسقلاني-المكتبة السلفية-الطبعة الأولى-سنة 1411 هـ ( 403/5)
14. ابن حزم، المحلى بالآثار لابن حزم الأندلسي-لجنة إحياء التراث العربي-دار الآفاق الجديدة ،بيروت ( 9 /275)
15. محمد بن أحمد بن صالح ،الوقف في الشريعة الإسلامية وأثره في تنمية المجتمع،مكتبة الملك فهد الوطنية 2001
16. الدهاز فواز بن علي،الوقف مكانته وأهميته الحضارية،ندوة مكانة الوقف وأثره في الدعوة والتنمية،وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف ،مكة المكرمة ،السعودية،19 شوال 1420
17. أسامة بن صادق طيب ، تجربة جامعة الملك عبد العزيز في إنشاء الوقف العلمي، منتدى المشاركة المجتمعية في مجال البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية .
18. محمد عبيد الكبيسي ،أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية ،مطبعة الإرشاد ،بغداد، العراق، طبعة1379 هـ.
19. مصطفى السباعي من روائع حضارتنا ،دار السلام للنشر والتوزيع،القاهرة،مصر1998
20. منذر قحف،الوقف الاسلامي : تطوره ،إدارته، تنميته.
21. محمد المكي الناصري، الأحباس الإسلامية في المملكة المغربية، طبعة ثانية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية1992
22. عبد الله بن محمد العمراني، دور الوقف في دعم البحث العلمي، منتدى المشاركة المجتمعية في مجال البحث العلمي، جامعة الإمام

محمد بن سعود، السعودية .

23. محمد ليبا، نظام وقف النقود ودوره في تنمية المرافق التربوية والتعليمية،مؤتمر قوانين الأوقاف وإدارتها: وقائع وتطلعات الجامعة الإسلامية العالمية ،ماليزيا، 20 – 22 أكتوبر 2009

24. قتيبة عبد الرحمن العاني، دور الأوقاف والصدقات والتبرعات والهبات في دعم البحث العلمي ،الندوة الثالثة لأفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي ،الرياض ،السعودية، 11 أفريل 2004

25. مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام، تفعيل دور الوقف في الوطن العربي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي، م 20، العدد 1، 2008

26. جريدة الاقتصادية: **http://www.aleqt.com/2009/07/15/article_252395.html** عدد: 5756.

27. قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي في الدورة الخامسة عشرة قرار رقم (140) 115/6

28. محمد بن ترسية، دور الأوقاف و التبرعات في دعم البحث العلمي، الكلية التقنية الإحساء، المملكة العربية السعودية.

29. محمد عبد الحليم عمر، نظام الوقف الإسلامي و النظم المشابهة في العالم الغربي، المؤتمر الثاني للأوقاف «الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية» جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

30. فؤاد عبد الله العمر، إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية- الأمانة العامة للأوقاف بالكويت1421هـ-2000م.